

كانت كل جلسات المؤتمر تتخللها اعمال شريفة فان
الجزائريين من شدة ما تأثروا بالمؤتمر واعماله ومن شدة
عطفهم عليه كانوا يتقدمون الى منضده الرئاسة هذا بالف
وهذا بخمسائة وهذا باقل وهذا بأكثر كل على حسب
(مقدوره)
جازى الله الشاب الشرايبي خيرا والى العام المقبل
بالايلة الشريفة ان شاء الله
م

او امر كبارهم ولكن لا يمنعنا ذلك من الاحتجاج عن
سياستهم الخرقاء بكل ما لنا من قوة وجهد لانها على خلاف
المبدأ العزير علينا وهومتين عرى المحبة والوثام بين الامتين
المتشاركيتين على خير البلاد . ولانها لا تحدث الا العداوة
والبغضاء وحتى اذا ما ظهرت على الوجوه علائم الخضوع
الذى لا يكون له الا الخوف سبباً فالعقل العاقل من يتنبه الى
العواقب البعيدة ولا أجهل ممن يغتر بالماء الهادى ولا
يفكر فى التموجات التى تصدر عن أعماق كيانه .

حوادث

-- قدم الينا بالادارة عدد من الاعيان طالبين منا
الكتابة فى قضية نزاع بين بعض اليهود من مدينة
الصويرة وواحد منهم دخل فى الاسلام . وانما اخترنا عن
هاته الطريقة انهاء القضية الى الاقامة العامة راجين حلها
على ما يقتضيه العدل والانصاف . على أن المنشور المتعلق
بشروط دخول اليهود فى الديانة الاسلامية يحتاج الى
النظر . وإننا فى ذلك متكلون على ما نعرفه من جناب المقيم
وأعوانه من حب الحق والمهونة على إظهاره دائماً .

توسيم - أنعمت الحكومة على سمو الخليفة السلطاني
بعاصمة فاس مولاى المامون عم سيدنا أيده الله وعلى
العلامة الشيخ عبد الحى الكتانى بوسام جوقه الشرف من
لدرجة الثالثة (كاندور) وعلى العلامة جناب ريس المحكمة
العليا بالاعتاب الشريفة سيدى الحاج محمد العربى الناصرى
بالوسام نفسه من الدرجة الرابعة (اوفيسى) وعلى كل من
الشاب سيدى محمد الناصرى العضو بالمحكمة المذكورة
والشريف المفضل مولاى عبد الله بن العباس العلوى مزوار

- قلنا فى (المغرب) ما قلناه على أن إدارتنا على علم
من بعض حوادث أشارت اليها المجلة المذكورة
وهى واقعة حقاً . فلا يسعنا هنا الا ضم صوتنا الى صوت
رصيفتنا الباريسية للاحتجاج على هاته الحوادث التى
منها قتل الحرس شابا كان ماراً باحد المناهج بفاس
لم يقترب ذنباً سوى انه كان ثملاً ببعض كاسات من
الخمر لا تضر الا رأس شاربها ولا تضر الا جيبه
فامرهم الحرس بالوقوف فلم يسمع فرمى عليه احدهم
رصاصه اردته ولم يحاكم القاتل ولم يقع له اذى عقاب .
ومنها طغيان بعض العسة على الناس فى طرق فاس
ودخولهم حتى للمساجد مسلحين كأن العاصمة الادريسية
فى حرب مع الخزن او تضرر الثورة أو تنوى القيام
على ولايتها نعم لا تنسب هاته الامور للرؤساء بل نحاشيهم
عنها وإنما ننسبها الى المكلفين من قبلهم بتنفيذ
الوامر كالمقدمين واصحاب العسة والشرطة الذين لم يفهموا

الاشراف العلويين والاديب العاقل العضو العامل باللجنة الخيرية الفاسية السيد عبد العزيز الحلو بالوسام المذكور من الدرجة الخامسة ، فترفع للجميع تهانينا القلبية بهذا الاعتبار وتنتي لهم مزيد الرعاية

ترقية - أنعم جلالة السلطان أيده الله بترقية العلامة السيد المدني بن الحسنى العضو بمجلس الاستئناف والفقيه السيد محمد بن ادريس الجامعى الكاتب بوزارة العدلية والفقيه السيد عبد الله الصفار والفقيه السيد محمد بن الجناوى الكاتبين بالصدارة فى وظائفهم فهنئهم بهذا الاعتناء الملوكى الذى صادف محله

المكتب الشريف

لمراقبة السوق

سبق لنا فى العدين الاولين اخبار القراء (بالمراكه) الوطنية المغربية التى أمر بانشائها فى العهد القريب جناب المقيم العام الميسو لوسيان سان لفائدة الايالة . وهانحن اليوم نريد التعريف بالمكتب المكلف بذلك وعلى تمشيه وإعطاء معلومات لا تكون فى ضمن مقالة الا نظرة اجمالية فى شأنه ولكن كافية للكشف عن الغاية التى تقصدها الحكومة من احداثه .

نعم لا يخفى أن الفواكه والبواكر المغربية مشكورة فى الاسواق الخارجية من فرنسا والبلاد الاجنبية وان هذه مدة من اعوام طوال وإدارة الفلاحة تتابع التجاريب الدقيقة والابحاث العلمية الوافية للوصول الى معرفة الاشجار

التي تصلح فى هذا الوطن والتي يتعين التحريض والتشجيع عليها وأنواع الغلل التى يمكن وسقها الى الخارج وقد تم الان الدور الاول من تلك التجارب والابحاث المتعلق بخصوص معرفة الانواع المتحدث عنها وعزمت الحكومة طبقاً للسياسة المثابرة عليها فى الفلاحة سياسة مبنية على النظر والتأمل ساعية فى ايجاد الوسائل لنفع المنتجين المغاربة على توجيه الفلاحين غارسي الاشجار وارشادهم الى انتاج الفواكه الجيدة المحقق يدمها بالربح فى الاسواق .

هذا المشروع الاقتصادى العظيم المؤسس على قاعدة الجودة فى الانتاج المسير لاغرض منه الا صيانة حقوق المنتجين انفسهم وقد جعلت الحكومة فى خدمة سائرهم معونة إدارتها العظيمة وبذل مساعدة هاته الادارات لاصحاب الاشجار والبساتين وللمشتغلين بالفواكه والخضر للبحث عن الاسواق التى يمكن لهؤلاء فيها يبيع ما تثمر أراضيهم بخير الاثمان العادلة فى مقابلة أعمالهم

ولارىب أن الجهود التى تقوم بها الحماية في هذا السبيل أوضح مثال يظهر للمتأمل قاعدة اقتصادية تشير الى ان المصلحة العامة ليست دائماً من اللازم المحتم بنتيجة لمجموع من المصالح الخصوصية بل ان المصلحة المذكورة على عكس ذلك ليمكن فهمها على حقيقةها واتيانها بالنتائج المرضية قد تكون فى كثير من الاحوال مناقضة للمصالح الخصوصية التى تتركب منها .

فان الفرد وحده من افراد الناس في هاته الازمنة المرتبكة لا يقدر على شيء ، أما اذا اجتمعت جماعة من الرجال تربط بينهم المصالح المتماثلة وارتضى أعضاؤها سياسة عملية لفائدة الكل فان هاته الجماعة تكون حيناً قوة عظيمة يمكنها